TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.4/54
22 August 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات:
تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة
لدى البلدان النامية: التأمين
الدورة الثالثة
جنيف، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في مجال التأمين ضد أخطار الكوارث

موجز المكونات والهياكل الأساسية لمخططات التأمين ضد الكوارث

المحتويات

الفصل		الفقرات
	موجز تنفيذي	
	تصدير	١' - ٤'
	مقدمة	١ - ٢٠
الجزء الأول	دور عناصر المعلومات المطلوبة في دراسة التعرض لأخطار الكوارث في ١٠ بلدان	٢١ - ٥٢

المحتويات(تابع)

الفصل		الفقرات
	الجزء الأول (تابع)	
	المعلومات الديمغرافية الأساسية القطرية	٢١ - ٢٢
	التعرض للأخطار الطبيعية	٢٣ - ٣٢
	قيم المؤمن عليه ضد الخطر	٣٣ - ٣٦
	الأخطار المستهدفة	٣٧ - ٣٨
	تراكم الأخطار	٣٩
	الطاقة النسبية لصناعة التأمين	٤٠ - ٤٥
	توفير التأمين ضد الكوارث في سوق كل بلد من البلدان	٤٦
	الموارد المالية الوطنية	٤٧ - ٥٢
	الجزء الثاني	٥٣ - ٩٥
	عناصر وهياكل المخططات القائمة	
	الأخطار المؤمن ضدها	٥٥ - ٥٦
	مشاركة الدولة	٥٧ - ٦٢
	الأحداث التي يبدأ بها عمل المخطط	٦٣ - ٦٥
	الحدود الدنيا والعليا للتعويض	٦٦ - ٦٩
	هل تغطية الكوارث "مستقلة" أم مشروطة بالتأمين القائم؟	٧٠ - ٧١
	مصادر أقساط مخططات التأمين ضد الكوارث	٧٢ - ٧٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات
الجزء الثاني (تابع)		
طرق التمويل من أرصدة المخطط ومن خارجه	. . . . .	٧٥ - ٨١
التغطية الطوعية والتغطية بموجب تشريع	. . . . .	٨٢
تسعير	. . . . .	٨٣ - ٨٧
دور إعادة التأمين	. . . . .	٨٨ - ٩٥

موجز تنفيذي

- يشرح الجزء الأول من هذه الورقة المعدة للدورة وظيفة مختلف البيانات الأساسية الضرورية للبدء بتنفيذ مخطط للتأمين ضد الكوارث، أو للتوجه الى أسواق التأمين القائمة طلباً للتأمين ضد الخطر.

- ويصف الجزء الثاني من هذه الورقة مختلف سمات مخططات التأمين القائمة ضد الكوارث والتي تشكل في مجموعها العناصر الأساسية التي يتعين النظر فيها اذا أريد وضع مخطط جديد.

- الكثير من البيانات الأساسية التي يُستند اليها في التأمين أخطار الكوارث موجود بالفعل في بلدان عديدة، ولكن دراسة استقصائية لعشرة بلدان أظهرت أنه في العديد من البلدان لم يتم بعد جمع هذه المعلومات جمعاً كاملاً أو المحافظة عليها بطريقة تتيحها للراغبين في توفير التأمين ضد أخطار محددة أخطار الكوارث.

- مطلوب الاتصال والتعاون بين المنظمات التي تحتفظ حالياً ببيانات عن نوع وموقع وقيمة الموجودات الوطنية وذلك بغية اتاحة هذه البيانات لمؤسسات التأمين وللمكلفين بوضع مخططات للتأمين ضد الكوارث. وهذا يعني ضرورة اتاحة المعلومات التي يتم الحصول عليها في الوقت الحاضر لأغراض المساحة، وتعداد السكان، وتخطيط المدن والأرياف، وتقدير قيمة الممتلكات لتحديد مبالغ تخضع لمعدلات الضرائب المحلية إذ إن هذه المعلومات كلها تشكل الأساس لتحديد حالات التعرض للأخطار وتراكم الأخطار.

- بدون معلومات أساسية عن حالات التعرض للمخاطر وعن أخطار الكوارث التي يعتزم التأمين ضدها، لا يمكن تحديد أبعاد مخططات التأمين ضد الكوارث. ولذلك فإنه من الضروري أولاً معالجة مسألة الحصول على المعلومات اللازمة قبل اقتراح هيكل مناسب لمخطط التأمين ضد الكوارث أو للتأمين التقليدي.

- ما لم تكن التغطية من الكوارث متوفرة في السوق المحلية وما لم يشترك فيها جزء كبير من أصحاب جميع الممتلكات المعرضة لأخطار الكوارث. يرجح أن تكون مشاركة الحكومة ضرورية للتأثير على مستوى الاستفادة من التغطية من أخطار الكوارث. وجميع أشكال التأمين تعتمد على عملية التبادل التي توزع عبء التعويض عن الخسائر التي تنزل بقلة سيئة الحظ، بحيث يمكن تمويل هذا التعويض من الأقساط التي يدفعها الكثيرون الذين هم عرضة لخطر محتمل. وتوفير غطاء تأميني ضد أخطار الكوارث ليس استثناء من ذلك، والعامل الأهم بالنسبة الى مؤسسات التأمين هو تحقيق انتشار في مساحة جغرافية مناسبة. وأما ضرورة تجنب الاختيار المجحف بمؤسسات التأمين في عملية التراكم فتشكل شاغلاً رئيسياً هو الحؤول دون تعرض المخطط لانهيار مالي عند وقوع الكوارث.

- تحتاج جميع البلدان الى استراتيجية تتضمن تصوراً لطريقة تلبية الطلبات المالية التي يمكن أن تنشأ عن مختلف أنواع أخطار الكوارث التي هي عرضة لها. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تدرك عتبة

نفاد موارد التأمين وغيرها من الموارد المالية، ونقطة نشوء الحاجة الى معونات محلية أو دولية. وينبغي التمييز بين نوعين من الحلول، حلول التمويل من الأرصدة القائمة لإعادة البناء ضمن حدود الاحتياطيات المتوفرة ورأس المال المتراكم فعلاً، وحلول التمويل بأموال تجمع بعد وقوع الكارثة وتسدد من الايرادات التي تتأتى من الأقساط التي تدفع في المستقبل. والنوع الثاني من الحلول يقتضي اجراء مفاوضات مسبقة ومستمرة بشأن ترتيبات تتعلق باعتمادات محددة ومخصصة تستخدم عند وقوع الكارثة.

- بالاضافة الى التشجيع الفعلي لتوفر المعلومات اللازمة عن الأخطار وحالات التعرض لها، قد يكون من الضروري للحكومات أن تشارك في ذلك بطريقتين مختلفتين لضمان توفر التأمين ضد الكوارث بشكل أو آخر وكذلك لضمان الاشتراك في هذا التأمين حيث لم تؤد قوى السوق بعد الى توفر واستخدام التغطية الكافية من الكوارث. أولاً، قد تشارك الحكومة بسن تشريع يقتضي تأمين الممتلكات ضد أخطار الكوارث ويقتضي قيام مؤسسات التأمين بتوفير هذه التغطية. وفي بعض البلدان، قد يكفي ذلك لتعزيز الظروف المؤاتية لوضع مخططات مناسبة من قبل مؤسسات التأمين والقطاع الخاص بدون المزيد من المشاركة الحكومية.

- ثانيا، في الظروف التي لا يتوفر فيها قدر كاف من رأس المال، وإعادة التأمين، وغير ذلك من ترتيبات تمويل التأمين ضد المخاطر، قد يكون من الضروري أن تشارك الحكومة مشاركة مباشرة بدرجة أكبر في توفير التغطية ضد الكوارث وذلك بتقديم الضمانات اللازمة لمن يدير ترتيبات التأمين ضد الكوارث التي يمكن أن توفر تغطية لقيمة المؤمن عليه. وقد تكون هذه المشاركة من جهة الحكومة مؤقتة اذا أمكن، حال وضع ترتيبات التأمين ضد الكوارث، إيجاد مؤسسات تأمين تجارية توفر تغطية تحل محل الضمانة الحكومية وتلغي الحاجة الى قيام الحكومة بدور "الملجأ الأخير للتأمين".

تصدير

'١' جاء في الفرع "باء - تعزيز قطاعات التأمين القادرة على المنافسة" من برنامج عمل اللجنة الدائمة الذي وضعته في دورتها الأولى المعنية بالتأمين والمعقودة في الفترة من ١ الى ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، أن اللجنة سوف تدرس "الآليات البديلة لتلبية احتياجات التأمين وإعادة التأمين فيما يتصل بما يلي:

- الكوارث

- الأضرار البيئية

- الأخطار الكبرى؛

وخاصة في الأوقات التي تنخفض فيها القدرة على اعادة التأمين"[١].

'٢' أكدت اللجنة الدائمة، في دورتها الثانية المعقودة في الفترة من ٤ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، وجوب مواصلة دراسة الكوارث والأضرار البيئية والأخطار الكبرى. ووافقت اللجنة الدائمة على الآراء الواردة في دراسة أمانة الأونكتاد[٢] والتي تفيد بأن أحد العوامل البارزة التي تساهم في كون تغطية التأمين ضد الكوارث دون المستويات الملائمة في العديد من البلدان النامية قد يكون عدم وجود معلومات كافية عن اجمالي حالات التعرض للكوارث من حيث الموجودات المعرضة للأخطار والمخاطر التي يمكن أن تسبب الكوارث.

'٣' أوصت اللجنة الدائمة بأنه يمكن للأمانة القيام بما يلي:

(أ) إعداد تجميع وتحليل لمخططات التأمين الحالية ضد الكوارث، وذلك بالاستناد الى المعلومات المقدمة من البلدان الأعضاء؛

(ب) الاضطلاع بدراسة استقصائية تجريبية في ١٠ بلدان لجمع بيانات شاملة عن حالات التعرض للكوارث وذلك بهدف تجميع المعلومات وتمكين المؤسسات التأمين وإعادة التأمين من فهم المشاكل فهماً أفضل.

'٤' يرد تجميع وتحليل مخططات التأمين الحالية ضد الكوارث[٣]، وكذلك الدراسة الاستقصائية التجريبية في ١٠ بلدان لجمع بيانات شاملة عن حالات التعرض للكوارث[٤]، في ورقتي معلومات أساسية تقرأ بالاقتران مع هذه الورقة. وتقع هذه الورقة في جزأين. يصف الجزء الأول عناصر المعلومات المطلوبة في دراسة حالات التعرض للكوارث في ١٠ بلدان، ويصف الجزء الثاني العناصر والهياكل التي تتضمنها مخططات التأمين الحالية ضد الكوارث. وهذان الجزءان هما عبارة عن ملاحظات توضيحية تستخدم بالاقتران مع وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة.

مقدمة

١- هذه الوثيقة من وثائق الدورة تبحث المسائل الناشئة عن الأعمال الموضوعية التي اضطلعت بها الأمانة بشأن التأمين ضد الكوارث منذ الدورة الثانية للجنة الدائمة التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٤.

٢- أعدت وثيقة تجميع وتحليل مخططات التأمين الحالية ضد الكوارث ووثيقة الدراسة الاستقصائية التجريبية في ١٠ بلدان لجمع بيانات شاملة عن حالات التعرض للكوارث بوصفهما وثيقتي معلومات أساسية لأن المعلومات الواردة فيهما لا تتسع لها وثائق الدورة التي يتعين ألا يتجاوز عدد صفحات كل منها الحد الأقصى المسموح به لكل وثيقة وهو ٢٤ صفحة.

٣- وبغية تجميع مخططات التأمين الحالية ضد الكوارث، جرى الاضطلاع بدراسة استقصائية خصيصاً لتعيين البلدان النامية التي تطبق حالياً مخططات قائمة للتأمين ضد الكوارث. فقد أرسلت الطلبات الى ١٣١ بلداً التماساً للمعلومات منها. والغالبية العظمى من البلدان التي استجابت لتلك الطلبات أكدت أنه ليس لديها في الوقت الحاضر مخططات مطبقة للتأمين ضد الكوارث.

٤- وبغية جمع بيانات شاملة عن حالات التعرض للكوارث وعن قدرة صناعة التأمين والاقتصاد في البلد على تحمل الأثر المالي للكوارث لأغراض الدراسة الاستقصائية التجريبية في ١٠ بلدان، تم اختيار هذه البلدان العشرة لتكون بمثابة أمثلة على أجزاء مختلفة من العالم تشكل الكوارث الطبيعية فيها هماً بارزاً. وبعض هذه البلدان يعتبر أمثلة توضح المشكلة الخاصة التي تواجه البلدان الجزرية الكبيرة والصغيرة.

٥- وتتألف العينة من ١٠ بلدان هي:

الجزائر
شيلي
قبرص
غواتيمالا
موريشيوس
المكسيك
بيرو
الفلبين
سانت كيتس ونفيس
تركيا

وترد التفاصيل كاملة في الوثيقتين UNCTAD/SDD/INS/8 وUNCTAD/SDD/INS/11.

٦- يشرح الجزء الأول من هذه الورقة مساهمة مختلف عناصر معلومات الدراسة الاستقصائية المطلوبة لدراسة البلدان العشرة من حيث التعرض للكوارث. ويبحث الجزء الثاني السمات وطرق العمل والمعايير المطبقة في مخططات مختلفة من مخططات التأمين القائمة ضد الكوارث.

٧- أما الموجز فيلقي نظرة عامة على المنهجية التي تستخدمها البلدان في تطبيق مخططاتها لتوفير التأمين ضد أخطار معينة من أخطار الكوارث والشروط التي ينبغي استيفاؤها قبل طلب الاستجابة من هذه المخططات. ويبين بحث عناصر معلومات الدراسة الاستقصائية المطلوبة بشأن البلدان العشرة أهمية كل عنصر من هذه العناصر، وضرورة توفير هذه المعلومات الأساسية على أقل تقدير بغية الشروع بأي شكل من أشكال التأمين ضد الكوارث. وينبغي لهذه المعلومات أن تضمن وجود القدرة على تغطية تكاليف أسوأ الخسائر عند وقوع الكارثة. وبالمثل، فإن احتمال وقوع كل حالة من الحالات المحتملة والتكاليف على أساس سنوي يمكن حسابهما على نحو يضمن توفير أموال كافية على الفور لتغطية تكاليف الخسائر بغض النظر عما اذا كان التأمين مشترى في الأسواق العالمية أو اذا وجد مخطط تأمين محلي ضد الكوارث. ومن الضروري فرض أقساط سنوية لتجميع أموال كافية لتغطية تكاليف الخسائر تغطية كاملة خلال الفترة التي يمكن أن يقع في أثنائها من جديد الخطر المؤمن ضده بغض النظر عن طريقة التأمين المستخدمة.

٨- وأمان وثيقتا المعلومات الأساسية "تحليل للتعرض لأخطار الكوارث في عشرة بلدان، قطاع التأمين وقدرة البلد المالية على تحمل المخاطر"[٥] و"أمثلة مقارنة لمخططات التأمين الحالية ضد الكوارث"[٦] تعتبران وثيقتين مكملتين لهذه الوثيقة من وثائق الدورة وينبغي قراءتهما بالاقتران معها.

٩- تدرس أولا الحاجات المطلوبة في مجال المعلومات والتي ينبغي تلبيتها كي يمكن اقامة مخطط للتأمين ضد الكوارث على أي من الأسس التي يمكن أن تكون سليمة من الناحية المالية. ويذكر أن الكثير من المعلومات المطلوبة قد جمعت بالفعل لأغراض أخرى وتوجد في تعدادات السكان، وفي ادارات تخطيط المدن والأرياف، وتحدد على أساسها الرسوم والضرائب البلدية، وكذلك الخدمات العامة التي يتم توفيرها مثل المياه والغاز والكهرباء، وتستخدم في رسم الخرائط في مصلحة المساحة.

١٠- وعندما يحسب التعرض كماً يمكن أن توجد مجموعة متنوعة من المخططات المناسبة للتمويل من المخطط ذاته أو باللجوء إلى مصادر أخرى لتغطية الخسائر الناجمة عن خطر محدد من أخطار الكوارث. ويرد في الجزء الثاني من هذه الورقة وصف للعناصر التي تتكون منها بعض مخططات التأمين الحالية ضد الكوارث، وبيان للمزايا والعيوب التي تتسم بها نهج مختلفة من النهج التي تتبع لايجاد الحلول. وقبل الشروع بتوفير أي شكل من أشكال التأمين، سواء أكان تأميناً لتغطية خسائر متدنية القيمة وكثيرة الوقوع أو لتغطية خسائر مرتفعة القيمة وكثيرة الوقوع، تقتضي الضرورة معرفة الأخطار والمخاطر المؤمن ضدها اذا أريد لمخطط التأمين أن ينجح في أدائه في توفير حماية كافية في جميع الحالات المحتملة أو اذا أريد له أن يتلقى ما من الأقساط والاحتياجات والتمويل ما يكفي لتمكينه من الاستجابة للطلبات التي قد تقدم اليه.

١١- ومستوى المعرفة المطلوب لنجاح المخططات واحد سواء أكانت المعلومات من النظام الضريبي في الدولة أم من صناعة التأمين المحلية، أم من خلال إعادة التأمين في السوق الدولية في أغلب الأحيان.

١٢- يرجح أن تكون نسبة كبيرة من المعلومات المطلوبة موجودة فعلاً في حوزة الحكومة الوطنية والمحلية، وقد لا تكون هذه المعلومات في أحيان كثيرة قد وضعت بعد في المكان نفسه وفي الشكل المطلوب لتقييم الخسائر التي يحتمل أن تنجم عن وقوع الكوارث.

١٣- يوجد اتجاه في العالم بأسره نحو التركيز المتزايد أبداً للممتلكات القيمة في المناطق الصناعية والحضرية، وذلك لدى الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة التي تضاف الى تزايد كثافة السكان مما يفاقم درجة التعرض للكوارث من وجهة نظر مؤسسات التأمين.

١٤- وبغية تنظيم مخطط قادر على توفير تغطية كافية في حالة وقوع كارثة، من الضروري معرفة الممتلكات التي تتعرض للدمار، وموقعها بالنسبة الى ممتلكات أخرى، ومدى الأضرار التي يرجح أن تصيبها وذلك بالاستناد الى معايير تشييد الممتلكات وشغلها وتوزيع السكان وكثافتهم.

١٥- وعندما تسجل القيم المعرضة للخطر واحتمالات الخسائر فيها نتيجة لخطر معين، تحسب تكاليف الخسائر الممكنة في اطار سيناريوهات مختلفة.

١٦- ومعظم أخطار الكوارث تقع بمعزل عن بعضها بعضاً بحيث يتعين عموماً حساب المبالغ المالية المطلوبة لدفع تعويضات عن الخسائر التي تنشأ عن كل واحد منها يتعرض له المؤمن حساباً مستقلاً تماماً عن حساب المبالغ الأخرى. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالأخطار، فهذه المعلومات يمكن تقاسمها الى حد بعيد بين عدد من المخططات التي تغطي خسائر تنجم عن أنواع من الأخطار تختلف اختلافاً تاماً عن بعضها البعض.

١٧- فعلى سبيل المثال، قد يكون بلد ما عرضة للخسائر في حالات الكوارث التي تقع نتيجة لأخطار مثل الزلازل، وتفجر البراكين، والأعاصير، والفيضانات. وتقدير التكاليف المحتملة للخسائر التي تنشأ عن أي خطر من هذه الأخطار يتطلب الحصول على معلومات عن جملة أمور من بينها (أ) كثافة السكان، (ب) نوع وموقع وتشييد وشغل المباني، (ج) معايير التشييد، (د) آثار الجغرافيا المحلية والتربة التحتانية.

١٨- أما نوع وحجم الأضرار التي تنشأ عن أحد هذه الأخطار في أي موقع من المواقع فيرجح أن يختلفا اختلافاً كبيراً عما ينشأ عن غيره من الأخطار، ولكن المعلومات المتعلقة بالأخطار والمطلوبة لتقدير سيناريوهات الخسارة المحتملة فسوف تستمد من المصادر ذاتها.

١٩- وفي التأمين التقليدي على الممتلكات، ينظر عادة في كل مؤمن عليه على حدة ووفقاً لحالته الموضوعية؛ ومع أن الخسائر يتكرر وقوعها لا يكون التعويض عنها عادة إلا بنسبة صغيرة من قيمة المبلغ به. غير أن التأمين ضد الكوارث يعنى في الغالب بالصورة الاجمالية. فالخسائر التي تنشأ عن الكوارث أقل تكرراً مما في حالة التأمين التقليدي، على سبيل المقارنة؛ ويرجح أن تؤثر بدرجة أو أخرى على كل مؤمن عليه داخل المنطقة المعرضة لأخطار الكوارث؛ وعلاوة على ذلك، يرجح أن تكون تغطيته شاملة لنسبة كبيرة من المبالغ الاجمالية المؤمن بها على جميع الممتلكات الواقعة في المنطقة. وبالنسبة الى العديد من فرادى المشمولين بالتأمين تكون إمكانية الخسارة الكاملة كبيرة جداً.

٢٠- وبالنسبة الى العديد من أخطار الكوارث، توجد في العادة نواح أشد تأثراً من غيرها بينما قد تكون المناطق المحيطة بها أقل تأثراً. وأما المقارنة بين المعلومات المتعلقة بقيم الممتلكات والمعلومات المتعلقة بأنواع هذه الممتلكات التي تقع في أجزاء من المنطقة التي قدر نظرياً معدل تكرر وقوع أخطار الكوارث

فيها وشدة هذه الكوارث فمن شأنها أن تسمح بالتنبؤ بتكاليف الخسائر على نحو مفصل تماماً وان تشكل أساساً لحساب الرسوم السنوية التي ينبغي دفعها مقابل تغطية بقيمة معينة.

الجزء الأول

دور عناصر المعلومات المطلوبة في دراسة التعرض لأخطار الكوارث في ١٠ بلدان

المعلومات الديمغرافية الأساسية القطرية

٢١- يعتبر حجم البلد عاملاً بارزاً في تحديد التعرض لأخطار الكوارث. فالبلدان الصغيرة ومعظم الجزر تستطيع هي نفسها تكوين منطقة واحدة يمكن أن تتأثر كلها بكارثة واحدة. أما في البلدان الأكبر منها حجماً، فقد لا يتعرض البلد بأسره لأخطار الكوارث وبالتالي لا يطال أثر الكارثة إلا نسبة من المساحة الكلية المعرضة للأخطار في أية مناسبة بمفردها.

٢٢- أما المعلومات المتعلقة بتوزيع السكان فتعتبر مؤشراً هاماً الى نقاط التركز الرئيسية ذات القيمة والمعرضة للأخطار. وحيث تقع المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية في أجزاء البلد المعرضة أيضاً بصفة خاصة لخطر واحد أو أكثر من أخطار الكوارث، يرجح أن تكون تكاليف الخسائر مرتفعة ارتفاعاً كبيراً. أما متوسط كثافة السكان في البلد بأسره فليس مؤشراً جيداً الى توزيع موجودات البلاد المعرضة لأخطار الكوارث الطبيعية أو الكوارث الناشئة عن فعل الإنسان حتى في البلدان الواسعة صغيرة عدد السكان نسبياً. وتعتبر استراليا مثلاً جيداً في توضيح هذه الظاهرة. ففي هذا البلد الذي تبلغ مساحة أراضيه ٣٠٠ ٦٨٢ ٧ كيلومتر مربع ولا يزيد مجموع سكانه عن ١٦ مليون نسمة، يتركز ٦٦ في المائة من سكانه في خمس مدن هي: بريزبين، وسدني، وملبورن، واديليد، وبيرث. ويبلغ اجمالي مساحة هذه المدن نحو ٤٠٠ ٥ كيلومتر مربع، وهذه مساحة تقارب مساحة موريشيوس مرتين ونصف المرة.

التعرض للأخطار الطبيعية

٢٣- لأغراض التقييم ينبغي بيان الأخطار المحددة المشمولة بالحماية في حال وقوعها، ومستويات الأضرار المحتملة. واذا اقتضى الأمر تقديم الحماية من أكثر من خطر واحد تعين عندئذ تناول كل خطر وعلى حدة تامة؛ وهذا ضروري بالتأكيد في حالة الحاجة الى ترتيبات تمويل منفصلة.

٢٤- وقد لا يكون البلد ذاته محتفظاً بسجلات طويلة الأجل لخسائره السابقة تساعد في توفير أساس احصائي يمكن أن تقدر عليه الخسائر التي قد تقع في المستقبل.

٢٥- وحتى اذا اتخذت الهزة الأرضية مثالاً، ظل من الممكن حساب الأقساط الأساسية لهذه التغطية بدقة كافية وذلك بالاعتماد على التجربة الدولية فيما يتعلق بآثار الزلازل التي تقع في أجزاء أخرى من العالم.

٢٦- أما السجلات العلمية التي يعود تاريخها الى عام ١٩٠٠ تقريباً والتقارير الموجودة عن زلازل وقعت قبل ذلك التاريخ فقد مكنت الباحثين من وضع جدول بقوة الزلزال يكون أساساً لتحديد فترات عودتها.

٢٧- وبعد ذلك تبقى المعلومات المحلية وحدها هي التي تمكن من حساب الحجم المرجح للخسائر الفعلية. أما بُعد ممتلكات بعينها من الممتلكات المعرضة للخطر عن مركز الزلزال، والسمات الجغرافية المحلية مثل أحوال التربة التحتانية، وارتفاع الممتلكات ومعايير تشييدها، وشغلها فتعتبر جميعها عوامل تحدد حجم الأضرار وتكاليفها المحتملة.

٢٨- تستخدم المعادلات الرياضية في حساب تناقص شدة الزلزال ببعد المسافة عن المركز السطحي للزلزال. وبهذه الطريقة، يحوَّل جدول قوة الزلزال لمنطقة ما الى جدول لشدة الزلزال المحلية.

٢٩- ورغم وجود مناطق معينة أو حتى بلدان بأكملها لا تتوفر منها حالياً أية احصاءات حديثة أو قابلة للاستخدام، فإن الجداول القائمة التي تستند الى التجربة العالمية في مجال الخسائر تمكّن بالتأكيد من حساب متوسط النسب للخسائر المتوقعة وذلك بحسب درجات شدتها.

٣٠- ومن الممكن تقدير حجم الخسائر المتوقعة شريطة أن تُحدِّد المعلومات المحلية مختلف فئات أنواع المباني وطريقة شغلها (مثل العقارات السكنية، أو المباني التجارية أو الصناعية ومعايير تشييدها وارتفاعها وعمرها وما الى ذلك). وحجم الخسائر هذا يبين مستوى الاحتياطيات المطلوبة أو التمويل المطلوب لدعم مخطط للتأمين ضد الكوارث بغية تغطية هذا الخطر. وسعر التأمين ضد الخطر المطلوب دفعه سنوياً في مثل هذا المخطط هو اذن مجموع الخسائر الفردية مقسوماً على فترة عودة الخطر بقوة معينة.

٣١- وهذا الوصف المبسط لطريقة تحديد قسط التأمين ضد الخطر يرمي الى ابراز الأهمية الحاسمة للبيانات المحلية في هذه العملية. وفي الممارسة العملية، تطلب نفس المعلومات، إلا أن هناك من الناحية الرياضية مزيداً من التكرار في عملية الجمع بسبب الرغبة في ادراج جميع الخسائر الناشئة عن مجموعة من الأحداث المتنوعة درجات الشدة وفترات التكرار.

٣٢- تشمل الكلفة السنوية أو القسط السنوي أيضا، في الممارسة العملية، عناصر أخرى إلى جانب الكلفة الصافية لتغطية الخطر. أما النسب التي يتحملها المؤمن عليه، والمشاركة في التأمين، وكذلك الحدود العليا للمسؤولية فيتمثل أثرها في تخفيض كلفة الخسائر التي يشملها التأمين وصافي أقساط التأمين ضد الخطر. وأما التكاليف السنوية لإدارة المخطط، والمقتنيات التجارية الجديدة، ومعالجة المطالبات والتحقيق فتعتبر جميعها مصاريف تضاف إلى صافي أقساط التأمين ضد الخطر. وهناك عنصر هام آخر هو كلفة رأس المال الذي يوفر الأمان للمخطط. وهذه الكلفة تختلف بحسب تمويل المخطط، أي هل المخطط ممول من أصوله، أم من مصادر خارجة وهل هذه مصادر في القطاع العام أم القطاع الخاص. أما استخدام رأس المال فسوف يتعين دفع مقابل له في أي حال. وتتمثل هذه الكلفة بعنصرين اثنين هما:

- معدل العائد العادي "غير الخاضع للخطر" والمتوفر في السوق؛ أي سعر الفائدة السائد

- مبلغ اضافي يدفع كتعويض عن الخطر لأنه عندما يقع الخطر المؤمن ضده يُطلب دفع مبلغ من رأس المال لتغطية مبلغ الخسائر الذي يتجاوز الأقسام المتراكمة حتى الآن في المخطط. وفي أعقاب الخسائر، يرجح أن تمر فترة تأخير تمتد بضع سنوات قبل أن يمكن تسديد مقدمي رأس المال من الأقساط التي تدفع في المستقبل، أو ربما يوجد ترتيب لا يتم بموجبه

تسديدهم اطلاقاً. وفي هذه الحالة الثانية، يكون المبلغ المدفوع كتعويض عن تحمل الخطر أكبر من مبلغ تسديد رأس المال في نهاية المطاف. وفي الحالة الأولى يؤدي مقدمو رأس المال مهمة التمويل عند وقوع الخطر بينما يؤدون في الحالة الثانية وظيفة تأمين حقيقية.

قيم المؤمن عليه ضد الخطر

٣٣- قد تتعرض مناطق مختلفة من البلد لأخطار مختلفة من أخطار الكوارث. وداخل المنطقة الواحدة توجد نواح مختلفة يرجح أن تختلف كثيرا فيها قيم وأنواع المؤمن عليه من الأخطار. وقد تتعرض أيضا هذه النواحي المختلفة لأخطار من درجات متنوعة. ومن الضروري، لهذه الأسباب، معرفة قيم الممتلكات المعرضة للخطر وأنواعها في كل ناحية من هذه النواحي بغية تقدير تعرض البلد الواحد عموماً وتحديد مصادر التمويل التي يحتمل اللجوء إليها عند وقوع كارثة ما. وتريد مؤسسة التأمين أن تعرف التراكم والتعرض في كل ناحية من هذه النواحي بغية ادارة برنامجها للمحافظة على التأمين ضد الأخطار وإعادة التأمين ومعرفة مدى قيام المؤمن عليهم بالاختيار المجحف بحق مؤسسة التأمين عند شراء التغطية فقط لمناطق بالذات.

٣٤- ويمكن للدولة أيضا أن تستفيد استفادة كبيرة من المعلومات المتعلقة بالقيم الاجمالية للممتلكات المعرضة للخطر في كل ناحية من نواحي المنطقة ومدى تغطية التأمين ضد الأخطار. وفي حال عدم وجود أي مصدر آخر للأموال المطلوبة لإعادة البناء في أعقاب الكوارث، تضطر الدولة إلى القيام بدور "الملجأ الأخير للتأمين"، وقد تكون أو لا تكون لديها خطط لمواجهة حالة طارئة كهذه. وتعتبر المعلومات المتعلقة بالتعرض للكوارث وكلفة تغطية الأخطار والتأمين القائم أداة قيمة في تنظيم، وتحديد تكاليف، وتمويل الترتيبات الطارئة. كما يمكن أن تكون هذه المعلومات أداة مفيدة للسياسة العامة في وضع تشريعات قد تتطلب حدا أدنى من التأمين الإلزامي ضد الكوارث تشتريه المنظمات والأفراد كمؤهل لتلقي مساعدة الدولة في حالة وقوع كارثة أخطر تسبب أضرارا تتجاوز حدود تغطية الحد الأدنى الإلزامية.

٣٥- لدى وضع أي مخطط من مخططات التأمين ضد الكوارث، سواء من قبل القطاع الخاص أو الدولة تولى أهمية كبيرة للمعلومات المتعلقة بقيمة وموقع جميع الممتلكات المعرضة للخطر في جميع نواحي المناطق، وبالأخطار التي تتعرض لها. وإذا كانت الممتلكات المعرضة للخطر موزعة على بضع نواح متباعدة جغرافيا بما فيه الكفاية بحيث لا يمكن أن يؤثر الخطر إلا على جزء واحد منها في وقت واحد، وإن كانت عرضة للأخطار ذاتها، يكون رأس المال المطلوب وربما قسط التأمين كذلك أدنى منه في حالة وقوع معظم هذه الممتلكات في منطقة واحدة يمكن أن تتأثر كلها بحادث واحد.

٣٦- وهذه المعلومات المتعلقة بالأخطار والمواقع يمكن أن تشكل أيضاً دليلاً جيداً إلى الإيرادات التي يمكن أن يوجدها مخطط ما على مستويات متعددة من مستويات انتشاره.

الأخطار المستهدفة

٣٧- تؤدي فرادى الممتلكات المؤمن عليها ذات القيمة المرتفعة جدا في أي ناحية إلى إحداث زيادة كبيرة في كلفة التعرض والمطالبات المحتملة التي تواجه مؤسسات التأمين إذا تأثرت هذه الناحية بخطر من أخطار الكوارث. أما المعلومات المتعلقة بأكبر "الأخطار المستهدفة" داخل الناحية فتعتبر هامة في تقييم

"الخسائر القصوى الممكنة" في أعقاب كارثة كبيرة. وينطوي هذا التقدير على الكثير مما يؤثر تأثيراً بارزاً في القرارات المتصلة بطريقة التمويل الممكنة لتغطية مثل هذه الخسائر. ومعرفة هذه المعلومات يرجح أن تثير لدى مؤسسات التأمين ضرورة البحث عن إعادة تأمين ضخمة. ولدى وضع حل يقوم على إعادة التأمين على فرادى الممتلكات ذات القيمة العالية جدا والمؤمن عليها، قد يكون من الضروري إيجاد جهات عديدة لإعادة التأمين لأن حدود أمن وقدرة هذه الجهات تعني أنه لا يمكن الاعتماد عليها إلا في دفع جزء ضئيل نسبيا من التعويضات عن خسائر كبيرة. ومن المؤكد أنه ليس من مصلحة المؤَمن عليه أن يحصل على إعادة تأمين بمبلغ لا تستطيع مؤسسة إعادة التأمين أن تتحمله وتدفعه بيسر في حالة وقوع خسائر جسيمة ما لم تستطع مؤسسة إعادة التأمين أن تبين طريقة إعادة تأمين نفسها بضمانة جيدة وأن تكون قادرة على الاستجابة لطلبات النقد في حالة وقوع هذه الخسائر، وأن تبرر بذلك حجم مشاركتها المقترح قبوله.

٣٨- تعتبر المعلومات المتعلقة بالممتلكات المستهدفة المعرضة للأخطار معلومات هامة حتى إذا كانت المعلومات المتعلقة بالقيم الاجمالية المعرضة للخطر في الناحية وبتراكم الأخطار لدى مؤسسة التأمين معلومات ناقصة.

تراكم الأخطار

٣٩- تعتبر القيمة الاجمالية المؤمن عليها في ناحية من منطقة أمرا بالغ الأهمية عند التأمين ضد أخطار الكوارث لأن جميع الممتلكات المؤمن عليها في هذه الناحية تتعرض في الوقت نفسه لتأثير الخطر الذي يقع. وأي مخطط للتأمين ضد الكوارث ينبغي له الاحتفاظ بمعلومات تمكنه من التأكد من القيمة القصوى التي قد يُطلب إليه دفعها لإعادة الممتلكات إلى وضعها السابق في أي ناحية من نواحي المنطقة المتأثرة بخطر من أخطار الكوارث. وبنفس هذه الدرجة من الأهمية ينبغي لمؤسسة التأمين معرفة المبالغ الاجمالية التي تؤمن عليها في كل ناحية ضد كل خطر من الأخطار المؤَمن ضدها. وبالاضافة إلى ذلك، فإن المستوى التالي من التفاصيل المطلوبة، أي تحديد المبالغ المؤمن عليها وقيم الاسترداد بحسب نوع تشييد المباني وشغلها، يمكّن من تقدير تكاليف الخسائر وحساب الأقساط لكل مؤمن عليه حسابا أدق.

الطاقة النسبية لصناعة التأمين

٤٠- تحدد حالات التعرض للأخطار والقيم المعرضة للخطر القيم المتوقعة للخسائر التي تنشأ عن خطر معين من أخطار الكوارث. والمعلومات المالية عن صناعة التأمين في البلد ضرورية لقياس قدرتها القصوى على التأمين ضد الكوارث بدون اللجوء إلى إعادة التأمين على الصعيد الدولي. ويوضع في الاعتبار أيضا تعرض صناعة التأمين في الوقت الحاضر للخسائر التي تنشأ عن الكوارث.

٤١- وكي يكون التأمين ضد الكوارث فعالا ومتوفراً توفراً مباشراً في البلد ينبغي لمؤسسات التأمين المحلية أن توفر تغطية ضد الكوارث إلى جانب خدمات تقليدية أخرى، وهذه التغطية ينبغي توفيرها من خلال جميع قنوات التوزيع القائمة.

٤٢- ولا تستطيع سوق إعادة التأمين الدولية في العادة تقديم إعادة التأمين ضد الكوارث إلا إذا كانت الأخطار مدرجة في التغطية الأصلية المقدمة من مؤسسات التأمين في السوق المحلية.

٤٣- وينبغي لمؤسسات التأمين المحلية أن تكون مرسملة على نحو جيد، كما ينبغي للطاقة الاجمالية لصناعة التأمين المحلية أن تكون بالنسبة إلى اقتصاد البلاد، كافية للتأمين ضد أنواع الأخطار التي تقع في البلد.

٤٤- وأما اكتتاب رأس مال جديد لصناعة التأمين فينبغي له أن يجاري نمو قيم رأس المال في اقتصاد البلد.

٤٥- ويكشف فحص المعلومات المالية في صناعة التأمين في البلد عن مدى حاجة هذه الصناعة إلى التوسع إذا أريد لها أن تلبي حاجات البلد إلى التأمين ضد الكوارث.

توفير التأمين ضد الكوارث في سوق كل بلد من البلدان

٤٦- المعلومات التي تقع تحت العناوين الواردة في هذا الجزء تكشف درجة التغطية المقدمة فعلاً ضد أخطار الكوارث من مؤسسات التأمين في السوق المحلية. وتبين أيضا مدى شراء هذه التغطية في الوقت الحاضر ومدى مطالبة المؤمن لهم بالمشاركة في تغطية الخطر عن طريق تطبيق نسب التحمل.

الموارد المالية الوطنية

٤٧- أما قدرة صناعة التأمين في البلد على تحمل المخاطر ودفع مبالغ ضخمة للتعويض عن الخسائر فيعادلها من حيث الأهمية الموارد المالية الاجمالية في اقتصاد البلاد التي يمكن الاعتماد عليها عند وقوع الكارثة.

٤٨- والحد الأقصى لهذه الموارد المالية هو القيد النهائي على قدرة البلد على التعويض عن الأضرار الناشئة عن الكارثة من موارده الخاصة. والسياسة العامة للحكومة هي التي تقرر استخدام أو عدم استخدام هذه الموارد ومداه. ومع أن الحكومات هي التي تقرر زمان ومكان استخدام أي من الموارد المالية للبلد يظل المبلغ الاجمالي المتوافر متناهياً ويمثل الحد المطلق للقدرة المالية للبلد على الاستجابة للكوارث.

٤٩- والنظر في الموارد المالية الاجمالية في البلد يعتبر أمرا بالغ الأهمية في العديد من البلدان النامية وذلك لسببين رئيسيين. أولا، في ضوء الايرادات والموجودات الوطنية في البلد، قد تسبب الكارثة من الأضرار ما يتطلب نسبة كبيرة جدا من موارد البلاد لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الكارثة. وهذا نفسه قد يؤدي إلى مزيد من الأضرار في اقتصاد البلد. وفي بعض الحالات بالغة الشدة قد لا يكون لدى البلد موارد كافية للتمكن أبدا من التعويض عن الأضرار الناشئة عن الكارثة. ولذلك يعتبر التخطيط للحالات الطارئة بشأن استخدام الموارد المتاحة عاملا حاسما.

٥٠- وهناك سبب ثان لأهمية النظر في الموارد المالية الاجمالية للبلد. فمن الضروري التمكن من قياس فعالية صناعة التأمين في البلد، وتحديد ما إذا كان من الضروري اتخاذ تدابير للتشجيع على المزيد من الاستثمار والنمو في قطاع التأمين. وبدأ العديد من البلدان النامية مؤخرا يشهد فترة تغير سريع في هيكل اقتصاداته. فقد اتسع قطاع الصناعة وقطاع الخدمات بحيث باتا يساهمان الآن بنسبة كبيرة من الناتج

الوطني الاجمالي. والحاجة إلى التأمين التي نشأت عن هذا التغيير ربما كانت أكبر حتى من النمو في هذين القطاعين الجديدين نفسهما. وفي العديد من البلدان النامية لم تواكب صناعة التأمين النمو في القطاعات التي تعتبر زبائنها الرئيسيين، وبالمقارنة مع حجم تلك القطاعات وقيمها المعرضة للخطر الآن، تواجه صناعة التأمين نقصاً كبيراً في رأس المال والموارد. وهذه مشكلة، لأنه نتيجة لذلك لا يوجد في هذه البلدان قطاع تأمين يستطيع أن يلبي حاجاتها الحالية إلى التأمين. واقتصادات هذه البلدان قادرة على استيعاب هذه الخسائر بما يفوق كثيرا ما يشير إليه حجم واحتياطات مؤسسات التأمين فيها، وهذه البلدان بحاجة فعلاً إلى صناعة تأمين بل تستطيع دعم مثل هذه الصناعة التي يمكنها أن تزيد نسبتها كثيراً من الناتج المحلي الاجمالي.

٥١- وعند النظر في أية مقترحات بشأن التأمين ضد الكوارث، ينبغي اطلاع الحكومة على مدى مشاركتها الممكنة طواعية، أو اضطراراً في حالة غياب أي تأمين بديل، بوصفها "الملجأ الأخير للتأمين". وينبغي أيضا للحكومة أن تكون قادرة على تحديد امكانية تشجيع قطاع التأمين على النمو وتحمل بعض الأخطار الاضافية.

٥٢- وتحتاج سوق التأمين الدولية أو مخطط التأمين المحلي ضد الكوارث، كي تستطيع توفير تغطية للتعرض لأخطار الكوارث الرئيسية التي يغطيها قطاع التأمين المحلي في البلد، إلى نفس المستوى من المعلومات المتعلقة بشركات التأمين في البلد والموارد المالية الوطنية بغض النظر عمن يوفر هذه التغطية. أما القدرة المالية العامة للمخطط، والاسقاطات المتعلقة بطريقة دفعه للمطالبات عند وقوع كارثة، والمقترحات المتعلقة باستمرار تمويله وتجديده فتعتبرها مؤسسات التأمين الدولية عوامل حاسمة تمكنها من البت فيما إذا كانت تستطيع توفير التغطية وشروط مشاركتها في ذلك. فإذا شاركت الحكومات ومؤسسات التأمين في مخططات التأمين، باتت هذه المعلومات ضرورية للتمكين من الحكم على نوعية وأمان أية ضمانات مالية قد يتعين الاعتماد عليها. وفي هذا الصدد، لا يوجد فرق كبير بين الحكم المالي بشأن عقد كهذا وبين الطرق المستخدمة لتحديد القيمة النسبية للسندات الحكومية وغيرها من الأوراق المالية.

الجزء الثاني

عناصر وهياكل المخططات القائمة

٥٣- كما جاء في المقدمة، صدر في وثيقة معلومات أساسية (انظر UNCTAD/SDD/INS/11) تجميع لمخططات التأمين القائمة في شكل جداول الغرض منها تيسير المقارنة المباشرة على أساس مجموعة من السمات المعيارية منها وجود أو عدم وجود هذه السمات، وحجمها، وما إلى ذلك.

٥٤- يعتمد هذا الجزء على محتويات وثيقة المعلومات الأساسية تلك، ويبحث في السمات، وطرق العمل، والمعايير المطبقة في مخططات مختلفة من مخططات التأمين ضد الكوارث وذلك بغية التشجيع على بحث مسألتي متى ولم تعتبر عناصر وسمات متنوعة مناسبة.

الأخطار المؤمن ضدها

٥٥- توفر بعض مخططات التأمين ضد الكوارث تغطية ضد مجموعة من الأخطار المختلفة؛ وتغطي مخططات أخرى بضعة أخطار ذات صلة؛ كما توجد مخططات أخرى أيضا تغطي خطرا واحدا فقط. وهذا لا ينبغي له أن يكون مصدر ارباك لأحد، فبالإضافة إلى تحقيق بعض الوفورات الممكنة نتيجة لتجنب تكرار التكاليف الادارية، يعادل أساساً المخطط الواحد الذي يغطي خمسة أخطار مختلفة خمسة مخططات مستقلة تديرها جهة واحدة. بمحض الصدفة وسوف يتعين تقييم كل خطر بمفرده وتحديد تكاليفه بصفة مستقلة، وسوف يتعين حساب تكاليف التعرض لكل خطر بمفرده قبل تقدير تكاليف الخسائر الناجمة عن أسوأ الأحوال عند وقوع كل خطر من هذه الأخطار. ومن الضروري توفير هذه المعلومات بغية التثبت من المطالبات الممكنة بدفع تكاليف تغطية خسارة ناشئة عن وقوع خطر من هذا النوع.

٥٦- وبناء على هذه المعلومات يمكن تقدير التكاليف الاجمالية المحتملة للخسائر، والأموال التي ينبغي أن تكون تحت تصرف المخطط كي يستطيع البقاء. وسوف يتعين اتخاذ قرار بشأن طريقة إيجاد الموارد أو التمويل لهذه المبالغ، وسوف تكون الكلفة السنوية للحل الذي يقع عليه الخيار الأساس لإجمالي كلفة الأقساط التي سوف يتعين تسديدها من مصدر الايرادات الذي يقع الخيار عليه بوصفه المصدر الأنسب.

مشاركة الدولة

٥٧- يتراوح دور الدولة في مخططات التأمين ضد الكوارث بين الرقابة التامة على جميع جوانب المخططات، وبين الحالة البديلة المتمثلة في ترك النظام كليا في أيدي مؤسسات التأمين. أما بالنسبة إلى المخططات القائمة، فإن درجة مشاركة الدولة تعتمد عادة على تاريخ الدولة في هذا المجال، ولكن الدولة أخذت تميل في السنوات الأخيرة إلى المشاركة في توفير التأمين ضد الكوارث عندما تعجز سوق التأمين عن توفير التسهيلات أو عندما تختار المؤسسات التجارية أو السكان عدم اللجوء إلى التغطية المتاحة من مؤسسات التأمين، ولذلك تبقى موجودات وطنية هامة بدون حماية. وفي نهاية المطاف، عندما تقع الكارثة

تـُضطر الحكومة إلى مواجهة مشكلة الخسائر غير المشمولة بالتأمين؛ وبالتالي كان الكثير من مشاركة الدولة في شكل محاولة لاستباق وقوع هذه المشكلة.

٥٨- ويمكن للدولة أن تشارك على صعد مختلفة؛ أولها سن قوانين تحكم شروط توفير التغطية للخسائر في حالات الكوارث؛ وهذا قد يشمل بعض الالتزامات القانونية التي تفرض على مؤسسات التأمين توفير تغطية كهذه وعلى مشتري هذا التأمين الاستفادة من التغطية ضد الأخطار المحددة. وفي مثل هذه الظروف، قد لا يكون من الضروري للدولة أن تشارك مشاركة أعمق في التغطية طالما كانت مؤسسات التأمين تستطيع توفير قدرة كافية وتستطيع الحصول على إعادة تأمين كاف بضمانات لا يرقى إليها الشك. وبخلاف مشاركة الدولة في وضع إطار قانوني، يمكن ترك نظام التأمين بكامله في أيدي مؤسسات التأمين.

٥٩- أما المستوى الثاني لمشاركة الدولة فيبدأ لدى عجز مؤسسات التأمين عن توفير طاقة كافية مما يـُضطرها إلى تقديم تغطية بمبالغ متدنية تقل كثيرا عن قيمة الكثير من الممتلكات المعرضة للخطر. وهذه الحالة قد تقوض فرصاً عديدة أمام الاقتصاد ككل في البلد: فإذا تعذر تأمين الممتلكات ترفض البنوك عندئذ قبول هذه العقارات كضمانة ولا تقدم القروض للصناعة والتجارة لتمويل نمو التجارة والتنمية. وهناك أسباب عديدة لاضطرار مؤسسات التأمين إلى تقييد طاقة تغطية أخطار الكوارث، ولكن جميع هذه الأسباب تعكس أساسا ضرورة اتسام مؤسسات التأمين بالمسؤولية والحكمة ضماناً لتوفر الموارد لمواجهة مطالب جميع المستحقين في حال وقوع كارثة.

٦٠- وأما طاقة التأمين فتعكس في نهاية المطاف القيمة التي يستند إليها رأس مال مؤسسات التأمين واحتياطياتها والطاقة الاضافية التي تستطيع هذه المؤسسات أن تلجأ والمتمثلة في إعادة التأمين. أما فيما يتعلق بحالات التعرض للكوارث، فإنه من الضروري استخدام اعادة التأمين على نطاق واسع جدا لتوزيع مسؤولية تغطية الخطر، ويشمل هذا التوزيع في أحيان كثيرة المئات من مؤسسات إعادة التأمين بحيث تكون الخسارة النهائية التي تتحملها كل واحدة من مؤسسات إعادة التأمين مسؤولية تستطيع تغطيتها تماما في إطار قدراتها. وهناك شروط عديدة يتعين استيفاؤها للمحافظة على ترتيبات كافية لإعادة التأمين؛ وفي بعض الأحيان تلجأ مؤسسات إعادة التأمين أيضا إلى تقييد طاقتها على تقديم التغطية.

٦١- وحيث لا تتوفر الطاقة قد يكون من الضروري أن توفرها الدولة نفسها بضمان دفع المطالبات في حالات الكوارث المؤمن ضدها في المخطط. وفي هذه الحالة، تضطلع الدولة على نحو نشط بدور "الملجأ الأخير للتأمين" وذلك بضمانها ملاءَة مؤسسات التأمين التي تدير المخطط. وفي هذه الحالات، قد لا تكون مشاركة الدولة بالضرورة مشاركة دائمة، ولكن ضمانة الدولة تمكن مؤسسات التأمين من قبول تغطية الممتلكات المعرضة للمخاطر بنسبة مائة في المائة من قيمتها وتمكنها بالتالي من تلقي مزيد من إيرادات الأقساط. وفي حالة عدم وجود مطالبات كبيرة في السنوات الأولى من عمر هذا المخطط، تكون الأقساط قد تراكمت في شكل احتياطيات تؤدي إلى ازدياد طاقة مؤسسات التأمين نفسها وتناقص الحاجة إلى إعادة التأمين أو إلى دعوة الدولة إلى تقديم الضمانات. ولدى رسوخ قدرة المخطط على البقاء قد يكون من الممكن أيضا الاستعاضة عن ضمانات الدولة بشكل تقليدي من أشكال إعادة التأمين أو ببدائل أخرى للتوفير المباشر للأرصدة المالية مثل سندات "الكوارث" الطويلة الأجل أو غير القابلة للسداد، وذلك إلى حد بعيد على غرار إصدار العديد من الحكومات "سندات قروض الحرب" لتمويل تكاليف الحروب.

٦٢- والطريقة النهائية التي قد تشارك الدولة بها هي عندما تتولى الدولة نفسها الإدارة المباشرة لمخطط التأمين ضد الكوارث، الأمر الذي قد يعني أداء جميع المهام، وذلك بالرغم من أن القطاع الخاص يستخدم في معظم الحالات في جمع الأقساط، وكثيرا ما يستخدم أيضا في تقييم الخسائر وتسجيلها. ويمكن الحصول على الأقساط من القطاع الخاص بإضافة أقساط الكوارث إلى الأقساط التي تدفع مقابل فئات محددة قائمة من بوليصات التأمين، وتحويل هذه المبالغ إلى الحكومة. ويمكن جمع مبلغ الأقساط ذاته عن طريق فرض ضريبة على المبيعات الاجمالية لقطاع التأمين أو على أي جزء آخر من أجزاء الاقتصاد، أو ببساطة من الضرائب العامة.

الأحداث التي يبدأ بها عمل المخطط

٦٣- بالنسبة للمخططات التي تكون وقفا على مؤسسات التأمين في القطاع الخاص، تكون الأحداث التي تؤدي إلى مطالبات في إطار هذا النوع من التأمين محددة تحديداً جيداً في تعاريف الأخطار المؤمن ضدها، وينبغي لقيمة الخسائر أن تتجاوز القيم الزائدة أو نسب التحمل قبل أن يستحق دفع أية مطالبة. وأي نزاع حول ما إذا كان حدث" ما مشمولاً بالتأمين أم لا يبت فيه على أساس المبادئ المرعية في القانون التجاري وقانون التأمين.

٦٤- وعندما تشارك الدولة في التغطية قد تتغير القواعد بحيث تشمل إجراءات تقديرية إضافية تتخذها الدولة. وبالتالي قد لا تستحق المطالبات مثلا في حال حدوث فيضان خطير يؤدي إلى أضرار ضخمة فحسب، بل ينبغي انتظار صدور مراسيم عن الدولة تصنّف هذا الفيضان باعتباره "حالة طارئة وطنية".

٦٥- وحيث يعتمد دفع المبالغ في إطار المخطط على قيام الدولة بإعلان الكارثة حالة طارئة وطنية يصبح المخطط خطة دفع تقديرية لا تنطبق فيها قواعد التأمين الصارمة. ومن الصعب جدا إعادة تأمين هذا النوع من الخطط في السوق التجارية لأن مؤسسات اعادة التأمين لا تستطيع استيعاب هذا الطابع التقديري لدفع هذه المبالغ التعويضية.

الحدود الدنيا والعليا للتعويض

٦٦- التأمين ضد الكوارث يكاد يكون واضحا بذاته ولا يحتاج إلى تعريف وذلك من حيث أنه يرمي إلى دفع مبالغ لتغطية خسائر جسيمة للغاية ناشئة عن كوارث كبيرة. ولهذا السبب، تدرج دائماً في قواعد التأمين أحكام بشأن تجاوز حدود دنيا أو نسب تحمّلٍ بحيث تستثنى بوجه عام المطالبات بالتعويض عن خسائر لا تتجاوز قيمتها حداً أدنى مرتفعاً نسبياً. وينبغي التسليم أيضا بأن الموارد المتاحة لمخططات التأمين ضد الكوارث متناهية وهذا يؤدي إلى وضع حد أقصى للمبلغ الذي يمكن دفعه. وفي الممارسة العملية، تتضمن جميع المخططات حدا أعلى؛ وهذا الحد قد يكون مرتفعا جدا، ولكن لا يوجد شيء يسمى تأمينا بمبلغ "غير محدود". فالحد الأعلى الذي يمكن للمخطط أن يغطيه قد يختلف من وقت إلى آخر وقد يزيد بازدياد حجم المخطط.

٦٧- أما الحد الأدنى أو نسبة التحمل التي ينبغي لقيمة الخسارة أن تتجاوزها قبل دفع أي مبلغ فيمكن أن يكون في بعض الحالات مبلغاً نقدياً مطلقاً ويمكن أن يكون في حالات أخرى نسبة مئوية من المبلغ

المؤمن به أو من كلفة الاستبدال. وفي أحيان كثيرة يدمج هذان النهجان في شرط تجاوز قيمة الخسائر مبلغاً نقدياً مطلقاً أو نسبة مئوية من كلفة الاستبدال، على أن يؤخذ بأكبرهما.

٦٨- أما وضع الحد الأدنى في شكل نسبة مئوية من كلفة الاستبدال فيعتبر ممارسة جيدة لأنه يشجع أصحاب الممتلكات على عدم اللجوء إلى التأمين الناقص وعلى المحافظة على التأمين بمبالغ مجارية للوقت.

٦٩- أما ارتفاع الحدّ الأدنى فيمكن أن يُخفّض كثيرا من كلفة التغطية لأنه يستبعد عدداً كبيراً جداً من المطالبات الصغيرة. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يغرب عن البال أن تغطية الكوارث لا يقصد بها تسديد المطالبات التي يستطيع المؤمن له، بدون هذه التغطية وبسهولة نسبية، أن يغطي خسائره من موارده الخاصة به.

هل تغطية الكوارث "مستقلة" أم مشروطة بالتأمين القائم؟

٧٠- يوفر معظم التأمين ضد الكوارث بطريقة مماثلة للطرق المتبعة في أنواع التأمين الأخرى، وكثيراً ما يكون ذلك بمجرد الاستفادة من الأساليب المرعية في التوزيع وجمع الأقساط ودفع المطالبات. والعديد من أخطار الكوارث يؤَمَّن ضدها بإدراجها في نطاق التأمين القائم ضد الحرائق والتأمين ضد الخسائر الكبيرة، فتقوم شركة التأمين ضد الحرائق بجمع الأقساط ودفعها لمخطط التأمين ضد الكوارث. وفي حالات أخرى، يتم شراء التأمين ضد الكوارث من خلال بوليصة مستقلة كليا، وهذه البوليصة قد تتطلب أو لا تتطلب سريان تأمينات أخرى في وقت تقديم المطالبات.

٧١- بعض المخططات التي تديرها الدولة والتي تمول بفرض ضريبة على مؤسسات التأمين أو بواسطة ضرائب أخرى قد تدفع تعويضات عن أية خسائر تنطبق عليها الشروط المحددة، بينما تطالب مخططات التأمين الأخرى ضد الكوارث بأن يثبت المطالبون قبل قبول مطالباتهم أن لديهم حدا أدنى من التأمين التقليدي الساري لدى أية شركة تأمين.

مصادر أقساط مخططات التأمين ضد الكوارث

٧٢- في المخططات التي لا تشارك فيها الدولة، يتبع عادة بصدد المبالغ السنوية التي تدفع لتغطية الكوارث النمط العام لأقساط التأمين الأخرى. فتصدر بوليصة تأمين مستقلة لكل مؤمن عليه ويدفع القسط مباشرة إلى شركة التأمين ضد الكوارث، أو قد يكون مخطط التأمين ضد الكوارث كيانا مستقلا يعيد التأمين ضد أخطار الكوارث المؤمن ضدها لدى مؤسسات تأمين أخرى، ويكون ذلك في أحيان كثيرة توسيعاً لنطاق التغطية التي توفرها أنواع أخرى من بوليصات التأمين. وحيث يعمل مخطط التأمين ضد الكوارث على أساس إعادة التأمين فقط، قد توجد صيغة تدفع بموجبها كل مؤسسة من مؤسسات التأمين ما يتجاوز نسبة معينة من الايرادات السنوية المتأتية من الأقساط لإعادة التأمين ضد خطر معيَّن من أخطار الكوارث وذلك لتغطية فئات معينة من المؤسسات التجارية، وهذه الصيغة تكون بديلاً من حساب الأقساط لكل مؤمن ضد الخطر بمفرده.

٧٣- أما في المخططات التي تشارك فيها الدولة مشاركة تقتصر على إعادة تأمين مؤسسات التأمين الأساسية التي توفر التغطية وتدفع الأقساط تقوم الدولة عادة بتحديد سعر التأمين ضد الخطر ويكون هذا ملزما. وتدفع مؤسسات التأمين الأقساط لمخطط التأمين ضد الكوارث التابع للدولة تماماً مثلما تدفع لأية جهة أخرى تقوم بإعادة التأمين. وإذا وجدت العمولات حددتها الدولة.

٧٤- أما في المخططات التي تقوم الدولة في إطارها بالتدخل لفرض تغطية لأحداث معينة من نوع الكوارث فيُدفع عادة رسمٌ اضافيٌ موحد على الأقساط الأساسية التي تدفع بموجب عقود لتأمين الممتلكات ضد الأضرار. وفرض هذه التعريفة الموحدة يعني أن الأقل عرضة للخطر يساعدون في الدفع لأولئك الأكثر عرضة له. وبالتالي يكون القسط بالفعل ضريبة على فئات معينة من فئات ايرادات مؤسسات التأمين. والمبالغ المخصصة لهذه التغطية قد تجمع أيضا كجزء من الضرائب العقارية التي تفرضها الدولة. أما الأهلية للاستفادة من التغطية التي توفرها هذه المخططات فليست بالضرورة محصورة ببوليصة تأمين رغم أنه يشترط في بعض الحالات إبراز دليل على حيازة عقد للتأمين على الممتلكات ضد الأضرار قبل النظر في أية مطالبة. أما المخطط الذي يسعى إلى تغطية السكان ككل بغض النظر عن وجود عقد تأمين محدد ودفع قسط يعكس قيمة الممتلكات المؤَمن عليها ونسبة تعرضها لكل خطر من الأخطار فيشكل ابتعاداً عن مبادئ التأمين وقد يكون من الأصعب إعادة التأمين عليها تجاريا إذا لم تتوفر قيم دقيقة بشأن التعرض والتراكم. والواقع أنه في مثل هذه المخططات قد لا يكون فرض رسم اضافي على ايرادات معينة من ايرادات مؤسسات التأمين لجمع الرسوم السنوية أنسب من فرض رسم اضافي على أي مبلغ آخر يدفع مقابل استخدام الممتلكات أو لجمع المال اللازم عن طريق الضرائب العامة.

طرق التمويل من أرصدة المخطط ومن خارجه

٧٥- بالاضافة إلى النظر في طرق إيجاد أقساط سنوية، ينبغي النظر في طريقة تمكين المخطط من دفع تعويضات عن الخسائر عند وقوعها.

٧٦- وكي يكون المخطط ممولاً من الأرصدة بالكامل ينبغي أن يكون لديه من رأس المال والاحتياطيات المتراكمة ما يكفي لتغطية جميع الخسائر الممكنة عند وقوعها. وإذا لم تكن الأرصدة متوفرة بالكامل للمخطط وجب استخدام بعض طرق تمويل المخاطر وأكثرها شيوعا شراء بوليصة إعادة تأمين، وإلا كان المخطط عاجزاً عن الاستجابة استجابة كافية لبعض الأحداث التي تقع فيها خسائر.

٧٧- وبعض أشكال التأمين هي عبارة عن مخططات "لا توجد أرصدة كافية لديها" أو تمول على أساس "الدفع أولا بأول". ومن الأمثلة النموذجية على هذه الأشكال من أشكال التأمين العديد من خطط التأمين الصحي ومخططات الدولة للتأمين ضد البطالة. وإذا تجاوزت قيمة المطالبات مبلغ الأقساط رُحِّل العجز إلى السنة التالية التي تزاد فيها الاشتراكات لسد الفجوة. وهذا غير مناسب اطلاقا لمخططات التأمين ضد الكوارث التي يمكن أن تبلغ قيمة المطالبات فيها في سنة تشهد وقوع كارثة كبيرة مبلغا كبيرا جدا، ويجب في هذه الحالة أن تنتقل مبالغ ضخمة من السنوات التي لا تقع فيها الكوارث إلى السنوات التي تقع فيها الكوارث. وما لم تشهد السنوات التي لا تقدم فيها مطالبات تراكم أقساط تكفي لمواجهة أية حالة مرتقبة، يتعين حصول جميع المخططات على الأموال من مصادر تمويل خارجية إذا كانت التزاماتها بتلبية مطالبات كبيرة تهدد مواردها المالية الحالية وقدرتها على دفع مزيد من المطالبات.

٧٨- أما في المخططات التي لا تشارك فيها الحكومات فإن الهيكل الأكثر شيوعا هو القائم على تجميع الأرصدة التي سوف تمكن من دفع المبالغ مباشرة للتعويض عن الخسائر غير البالغة. أما بالنسبة إلى الخسائر البالغة، فتشترى بوليصة إعادة التأمين، ولكن لإعادة التأمين ذاتها حداً أعلى يتعين لدى تجاوزه دفع المطالبات من الأرصدة. وقد تشترى بوليصة إعادة التأمين أيضا في حالة وجود أصول في الصندوق تكفي لتغطية ذلك الجزء من الخطر نفسه، ولكن قد يكون من الأجدى إعادة التأمين لقلة كلفتها التي تؤدي إلى فروق بين عائدات الاستثمار التي تحصل عليها مؤسسة إعادة التأمين وبين عائدات استثمار أرصدة المخطط نفسه.

٧٩- وقد يحتفظ المخطط أيضا بترتيبات دائمة بشأن أرصدته مع البنوك وغيرها من جهات التمويل تمكنه من الحصول على قروض عندما تنشأ الحاجة إليها. وهناك أشكال أخرى من صكوك الديون، مثل السندات، يمكن اصدارها لزيادة مستويات السيولة في أرصدة المخطط.

٨٠- ومشاركة الحكومة في العديد من مخططات التأمين ضد الكوارث تنتج عن صعوبة تدبير إعادة تأمين كافية وتمويل خارجي؛ وفي مثل هذه الحالات يكون الخطر مشمولا بضمانة من الحكومة. ومع أن معظم الحكومات، لا سيما في بلدان اقتصادات السوق، ترغب في تقليص مسؤولياتها إلى الحد الأدنى لتضمن ألا يكون مخطط التأمين ضد الكوارث عبئا ثقيلا كما يبدو لأول وهلة، لأنه في حالة عدم وجود أي تأمين تواجه الحكومة أيضا في نهاية المطاف نفس المشكلة أي مشكلة تحديد العمل الذي يتعين القيام به إزاء الخسائر. وبضمان المخطط تقوم الحكومة فعلا باتخاذ قرار رسمي بشأن الحادث قبل وقوعه مما يمكن بالتالي من إنشاء مخطط يستطيع البدء بإقامة أرصدة، من الأقساط المدفوعة من موارد خاصة، للتعويض عن الخسائر التي تقع في المستقبل، وهذا يقابل في نهاية المطاف الكلفة التي تتكبدها الحكومة عند وقوع الخسائر. ومثل هذا المخطط يمكن نقله تماما إلى القطاع الخاص لدى تراكم احتياطات كافية وعند توفر إعادة التأمين تجاريا.

٨١- وبعض الحكومات التي تضمن تغطية الدولة للكوارث لا يتراكم لديها ما تتلقاه من مبالغ في شكل رسوم اضافية وغيرها لإيجاد الأرصدة التي تعوض عن الخسائر التي تقع في المستقبل. وهذه المبالغ تذهب بكل بساطة إلى الضرائب العامة. أما المطالبات فتدفع من الضرائب، أو من ديون حكومية اضافية، أو بزيادة عرض النقد، وذلك بحسب حجم تلك المطالبات. وهذا النهج يرجح أن يؤدي إلى التضخم ولا يمكن تحويل المخطط إلى مخطط مستقل بدون إعادة رسملته من جانب الحكومة.

التغطية الطوعية والتغطية بموجب تشريع

٨٢- يلزم التشريع في بعض البلدان جميع أصحاب الممتلكات بشراء تغطية ضد أخطار معينة، منها بعض أخطار الكوارث. أما في بلدان أخرى فإن القانون لا يقتضي شراء مثل هذه التغطية ضد الكوارث؛ غير أنه حتى في هذه الحالة قد لا تكون التغطية "طوعية" بالكامل، فعلى سبيل المثال، قد لا تكون البنوك على استعداد لإقراض المال للمؤسسات التجارية لأغراض معاملاتها اليومية ما لم تكن ممتلكاتها مؤمنة ضد أخطار الكوارث لأن هذه الممتلكات هي الضمانة النهائية للبنوك.

التسعير

٨٣- قد تكون تعريفات مخططات التأمين ضد الكوارث غير خاضعة للرقابة عندما تحدد الأقساط بصورة فردية في حالات التأمين بحيث تعكس الظروف المحلية المتعلقة بكل مؤمَّن عليه. وهذا هو الحال الأكثر شيوعا في المخططات التي لا تشارك الدولة فيها. فهي تتيح أعلى درجات المرونة في تحديد السعر المناسب الذي يتعين على المؤمن عليه دفعه.

٨٤- أما بعض مجمعات التأمين والمخططات التي تضمنها الدولة فهي أقل مرونة من غيرها من حيث التعريفة التي تحدد بشكل معين مما يسمح بتفاوتها على نطاق واسع جدا، ويعكس التصنيفات القياسية للأخطار، والمواقع، وغيرها.

٨٥- وتفرض في مخططات أخرى رسوم اضافية ثابتة على القسط الأساسي الذي تتلقاه مؤسسة التأمين مقابل تأمين الممتلكات ضد الأضرار؛ ومن الواضح تماما أنه من غير المرجح أن يعكس ذلك السعرَ المناسبَ للتأمين ضد الكوارث لجميع الممتلكات والمواقع. فالمؤمن عليهم ممن يدفعون أسعارا أعلى مقابل تغطية ممتلكاتهم سوف يدفعون أيضا أسعارا بنفس الدرجة من الارتفاع للتغطية ضد الكوارث.

٨٦- وهناك نهج السعر الثابت البديل الذي يقوم على فرض سعر إلزامي لتغطية جميع الممتلكات بغض النظر عن الخطر والموقع وذلك بغية تشجيع التبادل التام بحيث يدفع الأقل تعرضا للخطر لتغطية الأكثر تعرضا.

٨٧- وأما الرسوم العامة وغيرها من أشكال التمويل الضريبي فتعتبر طرقا أخرى لإيجاد أقساط كافية، ولكنها لا تقوم على أساس التسعير، بالرغم من ضرورة أن تكفي الايرادات الاجمالية المجمعة في نهاية المطاف لتغطية المطالبات.

دور إعادة التأمين

٨٨- كي تكون مؤسسات التأمين قادرة على توفير التغطية ضد أخطار الكوارث ينبغي أن تتوفر لها آلية فعالة لإعادة التأمين. وبدون هذه الآلية، تخضع فرادى مؤسسات التأمين لقيود شديدة يفرضها الحجم الصغير نسبيا لرأس مالها واحتياطياتها. ونتيجة لذلك، لن تستطيع هذه المؤسسات توفير التغطية إلا بمبالغ متدنية جدا للمؤمن عليه، وسوف تضطر إلى الحد بدقة من عدد الأخطار التي تستطيع قبول تغطيتها في أي موقع بعينه لأن التراكم سرعان ما يؤدي إلى تعرض للأخطار يتجاوز طاقة رأس مالها واحتياطياتها على تغطية تكاليف المطالبات بالكامل عند وقوع أي حادث.

٨٩- أما مدى تنظيم إعادة التأمين فيعكس عددا من العوامل. فاستعداد أي مؤسسة من مؤسسات التأمين لإعادة تأمين مؤسسة تأمين أخرى يتأثر بنوعية المعلومات المتعلقة بالمؤمن عليه. ومن هنا ضرورة الحصول على بيانات كافية تمكن من حساب القسط الحقيقي لتغطية المؤمن عليه حساباً موثوقاً بقدر يقنع مؤسسة إعادة التأمين بأن السعر المحسوب هو السعر الصحيح الأعلى. وأما نسبة التغطية التي تقبل بها مؤسسة إعادة التأمين فيُحددها أيضا رأس مال هذه المؤسسة واحتياطياتها ومدى حصولها على مزيد من إعادة

التأمين على ما قبلت هذه المؤسسة نفسها بإعادة تأمينه. وإسناد إعادة التأمين هذا على الصعيد المحلي، سواء أكان اختيارياً أم بموجب اتفاق، لا يكون فعالاً إلا بوجود قنوات توزيع متطورة بين مؤسسات التأمين. وفي بعض البلدان، يضطلع السماسرة بهذا التوزيع؛ وفي بلدان أخرى، أقامت مؤسسات التأمين شبكة فعالة للاتصال والتسوية فيما بينها. وكثيرا ما تجمع المؤسسات بين هاتين الطريقتين.

٩٠- التأمين ضد الأخطار الكبيرة للغاية وأخطار الكوارث لا يتم بوجه عام، لدى إعادة التأمين على حافظة بكاملها لمؤسسة التأمين، إلا على أساس الاكتتاب، أي قبول كل واحدة من عدد كبير جدا من مؤسسات إعادة التأمين بالتأمين بمبلغ ضئيل جدا. ويقوم سماسرة التأمين الدولي بتصميم وإدارة برامج لأغراض تغطية الأخطار الرئيسية في العالم وإعادة تأمين أكبر مؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

٩١- ليست أسواق إعادة التأمين الدولية منظمة لتوفير تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة للخسائر التي تنشأ عن آثار أخطار الكوارث. فوظيفة مؤسسة إعادة التأمين هي توفير تغطية عندما يتجاوز حجم الخسائر المبلغ الذي تستطيع مؤسسة التأمين المحلية أو موارد سوق التأمين المحلية مجتمعة دفعه، وعلى ألا يتجاوز هذا المبلغ الحد الأقصى. ولا توجد إلا في حالات استثنائية مؤسسات إعادة تأمين تضمن تغطية ضد أخطار الكوارث إذا لم تكن هذه التغطية متوفرة لدى مؤسسات التأمين المحلية، وإن كان ذلك رهنا بطاقتها.

٩٢- لا تكون إعادة التأمين أبدا بمبلغ غير محدود. فهذه الحدود قد تكون مرتفعة جدا كأن يدفع برنامج ما تعويضا عن جميع الخسائر التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليون دولار أمريكي حتى حد أقصى يبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، ولكن عندما تتجاوز قيمة الخسائر مبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي تصبح مؤسسة التأمين مسؤولة مرة أخرى عن دفع مبالغ فوق هذا الحد ما لم تستطع أن تجد مزيدا من التغطية عن طريق إعادة التأمين.

٩٣- يعتبر ضمان إعادة التأمين عاملا بالغ الأهمية في اختيار مؤسسات إعادة التأمين لتوفير تغطية ضد أخطار الكوارث. ولا يقل عن ذلك أهمية التثبت من أن كل مؤسسة من مؤسسات إعادة التأمين في البرنامج المعني لا تقبل هذه النسبة الكبيرة من التأمين ضد الخطر بحيث تصبح قدرتها على دفع حصتها موضع تساؤل في سيناريو أسوأ الحالات. إن إقامة برنامج لإعادة التأمين ضد الكوارث، والاضطلاع بالرصد المستمر للتعرض لها وللقدرة المالية لمؤسسات إعادة التأمين المشاركة في هذا البرنامج، تعتبر عملية تتطلب مهارة وينبغي توفيرها مثاليا من قبل فنيين مستقلين مثل السماسرة الدوليين ووكالات التسعير بحيث لا يسمح لمؤسسات التأمين بالاستمرار في المشاركة في هذا البرنامج إلا عندما لا يرقى الشك إلى قدرتها على الأداء المالي.

٩٤- تتجاوز فترات عودة الكوارث الطبيعية فترة السنة المحاسبية العادية لمعظم مؤسسات التأمين، ولذلك تصمم برامج اعادة التأمين بحيث تستجيب للكوارث خلال فترة عودتها المتوقعة. ولهذا السبب، ينبغي اعتبار هذه البرامج عقودا طويلة الأجل لمؤسسات التأمين ومؤسسات إعادة التأمين على حد سواء. ولا يمكن تجميع أرصدة كافية لتغطية الخسائر التي يشملها التأمين تغطية كاملة إلا بالاحتفاظ بترتيبات إعادة التأمين لفترة عودة هذه الكوارث.

٩٥- لا يمكن تطبيق اعادة التأمين إلا في حالة المخططات التي تكون الأخطار فيها مبينة تماماً، والممتلكات محددة على النحو المناسب ومؤمنة بكامل قيمة استبدالها، والمعلومات الكاملة عن المؤمن عليه

وعن الأخطار المؤمن ضدها متوفرة لموظفي الاكتتاب كي يمكن حساب نسبة الخطر إلى الكلفة. أما المخططات التي تقدم تعويضات تعتمد على بعض الاجراءات الذاتية مثل إعلان حالات الطوارئ الوطنية فتعتبر خطط دفع استنسابية. وبسبب هذا العنصر الذاتي لا يمكن إفساح المجال أمام هذه المخططات في سوق اعادة التأمين الموجهة إلى توفير التغطية في حالة وقوع أحداث محددة بدقة وقابلة للقياس.

الحواشي

(١) TD/B/CN.4/19.

(٢) TD/B/CN.4/32.

(٣) UNCTAD/SDD/INS/8.

(٤) UNCTAD/SDD/INS/11.

(٥) UNCTAD/SDD/INS/8.

(٦) UNCTAD/SDD/INS/9.